سيد ناموسي وتنبيه اما اذا كان المشبه به مطلق الحجة
والتجلي فهو حاصل وهو اقوي باعتبار ان الترتيب
المشبه به هو الاصل والترتيب المشبه خلاف الاصل
قوله فالاستعارة تبعيه نسبة للتابع علي وجه
المبالغة كما تقدم في الاصليه قوله بمعني الاستعمال
الخ اشارة لدفع ما يتراي من ظرفية الشئ في نفسه في
عبارة المصه لان اللفظ المذكور هو الاستعاره فكانه
قال لجريان الاستعاره في الاستعارة ولا معني له
وحاصل ما اشار اليه الشه ان في عبارته استخداما
حيث ذكر الاستعارة بمعني اللفظ وارجع عليها الضمير
بالاعتبار الاستعمال والظرفيه من ظرفية الصفه في
الموصوف ويحتمل رجوع الضمير للاستعارة باعتبار
اللفظ وتزاد من حيث هي لا باعتبار كونها في اللفظ المذكور
والظرفية من ظرفية العام في الخاص وقد يقال هذا
كله غفلة عن متعلق الجار وهو الجريان فانه المظروف
لا الضمير الذي لزم عليه ما تقدم من البحث ولا يقال
ان اضافة الجريان الي الضمير ترجع الي اضافة الصفة
الي الموصوف فكانه قيل الاستعارة الجارية في اللفظ
فيرجع البحث لانا نقول هذا مذهب كوفي وهو رجوع
مع انه لا معني للتركيب مع ذلك قوله بعد جريانها
في المصدر ان كان الاستعارة مشتقا فمقتضاه ان استعارة

المشتق تابعة لاستعارة المصدر لا فرق بين ان تجري
فيه باعتبار مادته كقتل لضرب او باعتبار هيئته
كاستعارة نادي لينادي وقال ليقول وهو مذهب
الجمهور والذي حققه الفاضل العصام ان استعارة
مادة المشتق تابعة لاستعارة المصدر واستعارة
هيئته تابعة لمجرد تشبيه المصدر بالمصدر وحجته
ما ذكره في اصوله معترضا به علي السيد السند وهو
من جملة العلوم من ان حقيقة المصدر وهو الذا شلا
في كل من الماضي والمستقبل واحدة فكيف يتحقق
استعارة احدهما للاخر حتي تتحقق الاستعارة التبعية
في الفعل لان حاصلة تشبيه المصدر باعتبار كونه في زمان
به باعتبار كونه في زمان اخر وشرط الاستعاره اختلاف
كل من المستعار له والمستعار منه بالتحقيق والا لم يصح الا
دعا الذي هو مبني الاستعارة ورد بان الشئ يختلف
باختلاف قيده ولا شك ان الذا في المستقبل ليس
حقيقة في الذا الماضي والواحد بالذات قد يكون له
اعتبارات تغيره مختلفا قال بعضهم ولعل وجهه
قلة كلفته لانه اذا اكتفي في كونها تابعة بتبعيتها
لمجرد التشبيه فلا ضرورة تدعو الي الزيادة علي
ذلك بان تجعل تابعة لاستعارة المصدر في تزيدات
هذا الفرق ساقط في استعارة المادة فاوجه التفرقة

Copyright © King Saud University